



## إرشاد الحيران إلى تصغير ما كان على فعلاّن

د. ملاذ زليخة

جامعة دمشق - كلية الآداب

mlzpresent@gmail.com

### مقدمة:

اختلفت ضوابط النحاة في مسألة تصغير ما كان على فعلاّن، فمنهم من اشترط لإبقاء الألف ألا يُجمَع على فعّالين، وألا يؤنث بالهاء. ومنهم من اشترط ألا يُجمع على فعّالين جمعًا قياسيًّا فحسب، فاضطربت أقوالهم وآراؤهم، واعترضتهم إشكالات لم يستطيعوا النجاة منها. ومنهم من لم يرتض مذاهبهم، فسلك طريقًا مختلفًا أبعد عن الوقوع فيما وقع فيه غيره من خلافات وإشكالات، فسَهّل للدارس طريقًا للعلم، وأرشد الحيران الذي تاه في دوامة ضوابطهم إلى بر السلامة والنجاة. ولا بد لنا قبل تعرف ضوابط النحاة في هذه المسألة من تعرّف معنى التصغير وأغراضه وشروطه وأوزانه، حتى يتسنى لنا خوض غمار هذه المسألة ودراستها ومناقشتها.

من أساليب العرب في التعبير عن مقاصدهم في الأداء بإيجاز واختصار ما يسمى عند علماء العربية بالتصغير، والتصغير من أروع ما تمتاز به لغتنا العربية عن سائر اللغات في التعبير عن المعاني النفسية، فما التصغير؟

التصغير لغة: مصدر صغّر بمعنى قلّ، أو جعله صغيرًا. والتصغير: التقليل، والمُصغّر نقيض المكبّر. ومادة "صغر" تدل على القلة وعلى الحقارة أيضًا<sup>(1)</sup>، ولذلك يسميه بعض العلماء<sup>(2)</sup>: "التحقير".

(1) - انظر: مقاييس اللغة لابن فارس (صغر)، ولسان العرب لابن منظور (صغر)، والقاموس المحيط للفيروز آبادي (صغر)

(2) - انظر: الكتاب لسبويه 443/3، 448، والمقتضب للمبرد 247/2، والأصول في النحو لابن السراج 3

واصطلاحًا: تغيير مخصوص يطرأ على بنية الاسم المعرب وهيئته بتحويله إلى صيغ مخصوصة لإفادة معنى جديد مقصود بذاته<sup>(1)</sup>. وهذه المعاني<sup>(2)</sup> التي يقصدها هي ما يسميها بعض المعاصرين بالأغراض<sup>(3)</sup>. فما هذه الأغراض؟

### أغراض التصغير:

عرّف الرضي<sup>(4)</sup> التصغير بأنه ما زيد فيه شيء حتى يدل على القليل، وهذا التعريف جامع شامل لكل أغراض التصغير ومعانيه التي ذكرها البصريون، وهي<sup>(5)</sup>:

- 1- تصغير ما يتوهم أنه كبير (وذلك بتقليل ذات الشيء)<sup>(6)</sup>: كقولك في جَبَل: جُبَيْل، وفي حَجَر: حُجَيْر، وفي كَلْب: كُأَيْب، وفي طفَل: طُفَيْل
- 2- تحقير ما يتوهم أنه عظيم<sup>(7)</sup>: كقولك في شاعر: شُوَيْعِر، وفي كاتب: كُوَيْتِب

36، والخصائص لابن جني 1/ 156، والمنصف شرح تصريف المازني لابن جني 1/ 50، والمفصل في صنعة الإعراب للزمخشري ص 253. وذكر عباس حسن في النحو الوافي 4/ 683 أن التعبير عنه بالتصغير أنسب، لأن هذا الغرض هو الغالب فيه، بخلاف التحقير.

(1) - تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش 10/ 4859، وشرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهري 2/ 559، وحاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك 4/ 218، وشذا العرف في فن الصرف ص 212، ودليل السالك إلى ألفية ابن مالك للفرزان 3/ 202، وضيء السالك إلى أوضح المسالك للنجار 4/ 228

(2) - يسميها ابن يعيش معاني، انظر شرح المفصل 3/ 394، وكذا ابن عصفور في المقرب ص 80، وابن منظور في اللسان (صغر)

(3) - انظر: دليل السالك 3/ 202، والموجز في قواعد اللغة العربية للأفغاني ص 156

(4) - شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الأسترابادي 1/ 190

(5) - الأضداد لمحمد الأنباري ص 291 - 293، وأمالي ابن الشجري 2/ 257، والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لعبد الرحمن الأنباري ص 138 - 139، وشرح المفصل لابن يعيش 3/ 394 - 396، والمقرب 2/ 80، وشرح الشافية للرضي 1/ 190 - 191، ولسان العرب (صغر)، (كنف)، وارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي ص 351، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك لحسن المرادي 3/ 1419، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك 3/ 706، وتهذيب اللغة لمحمد الأزهري (كنف)، وجمع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي 3/ 377 - 378، وتاج العروس من جواهر القاموس لمرتضى الزبيدي (صغر).

(6) - أي تصغير الشيء مادياً.

(7) - أي تصغير الشيء معنوياً، ولذلك وُصف هنا بالتحقير. ويجوز في أمثلة التصغير المعنوي التصغير المادي أيضاً بحسب المعنى المقصود، فإذا قصدت في كُوَيْتِب: "كاتب صغير في السن" أدرجتها تحت الغرض الأول، وكذا شُوَيْعِر، وهكذا، وقد جمع الرضي الغرض الأول والثاني معاً، فقال في شرح الشافية 1/ 190: «تقليل ذات المصغر بالتحقير حتى لا يتوهم عظيماً».

- 3- تقليل ما يتوهم أنه كثير، أو تقليل كمية الشيء: كقولك في دراهم: دُرَيْهَمَات، وفي دَنَانِير: دُنَيْنِيرَات. أي دراهم ودنانير قليلة.
- 4- تقريب ما يتوهم أنه بعيد زماناً، نحو: قُبَيْلَ الفجر، وُبَعِيدَ العشاء في تصغير: قَبْلَ وَبَعْدَ.
- أو مكاناً، نحو: فُوقَ الجَبَل، وَتَحْتِ المَاء في تصغير: فوق وتحت.
- أو رُتَبَةً، نحو: زَيْدٌ أَصْغِرُ من خَالِدٍ وَأَحْسِنُ من عمرو
- 5- تقريب المنزلة (إظهار الشفقة والتودد والتحبب): كقولك: بُنَيٌّ وَأَخِيَّ في تصغير: ابني وأخي، وكقولك: مُسَيِّكِينَ في تصغير: مسكين.
- 6- التلطُّف والملاحة: كقولك: لَطِيفٌ وَمُلِيحٌ في تصغير: لَطِيفٌ وَمُلِيحٌ
- 7- الدَّم: كقولهم: يَأْفُوسِقُ، يَأْخُبَيْتُ في تصغير فاسق وخبيث.
- 8- التعظيم: هذا المعنى تقرد به الكوفيون<sup>(1)</sup>، ومما احتجوا به شعراً قول لبيد<sup>(2)</sup>:

وكلُّ أناسٍ سوف تدخل بينهم دُوَيْهِيَّةٌ تصفُّرٌ منها الأناملُ  
فأروا أن الشاعر صغر الداهية هنا للتعظيم، لأنه لا داهية أعظم من الموت  
وقول أوس بن حجر<sup>(3)</sup>:

فُوقِ جُبَيْلٍ شاهِقِ الرأسِ لم تكن لتبلغه حتى تكِلَّ وتعملا  
فأروا أن قول الشاعر: "شاهق الرأس" أي عالٍ، دل على أنه أراد تفخيم شأنه.  
ومما احتجوا به نثراً قول عمر لابن مسعود رضي الله عنهما: (كُنَيْفٌ مُلِيٌّ  
عِلْمًا)<sup>(4)</sup>. على أنه تعظيم في مقام المدح.  
ومنع ذلك البصريون، فرأى الرضي<sup>(5)</sup> أن هذا من باب الكناية، يُكنى بالصَّغَرِ  
عن بلوغ الغاية في العِظَمِ؛ لأن الشيء إذا جاوز حدَّه جانس ضِدَّه.

- (1) - انظر ارتشاف الضرب 351، وتوضيح المقاصد 1419/3، وشرح الأشموني 706/3
- (2) - انظر: ديوان لبيد بن ربيعة ص 257، والبيت من شواهد شرح المفصل لابن يعيش 3/394، وشرح الجمل لابن عصفور 289/2، وشرح الشافية للرضي 191/1، والإنصاف ص 139، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية ليدر الدين العيني 4/2050، والدرر اللوامع على همع الهوامع للشنقيطي 283/6، وشرح الأشموني 706/3، وخزانة الأدب ولب لسان العرب لعبد القادر البغدادي 159/6
- (3) - انظر: ديوان أوس بن حجر ص 87، وشرح المفصل لابن يعيش 3/395، وشرح الجمل لابن عصفور 289/2، والمقرب 2/80، وشرح الشافية للرضي 192/1، وشرح الأشموني 706/3، وخزانة الأدب 159/6
- (4) - "كُنَيْفٌ" تصغير: كِنْفٌ، والكِنْفُ: وعاء يكون فيه أداة الراعي، أراد أنه وعاء للعلوم بمنزلة الوعاء الذي يوضع فيه الرجل أدواته. انظر: الزاهر في معاني كلمات الناس لمحمد الأنباري 301/2، ولسان العرب (كنف)، والمصباح المنير للفيومي (كنف)، وشرح الأشموني 706/3، وتهذيب اللغة (كنف)، وتاج العروس (كنف).
- (5) - شرح الشافية للرضي 191/1 - 192

وذكر أن البيت الأول مردود، لأن المقصود مجيئهم ما يحتقرونه - وهو الموت - مع أنه عظيم في نفسه تصغر منه الأنامل. أما البيت الثاني فَرُدَّ بجواز كون المراد دقة الجبل وإن كان طويلاً، وإذا كان كذا فهو أشد لصعوده. وقال ابن يعيش<sup>(1)</sup>: «و ليس هذا من أصول البصريين، وجميع ما ذكره راجع إلى معنى التحقير»، ثم بين علة الرد على الكوفيين، فذكر أن قولهم: "دُوَيْهِيَّة" المراد منه أن أصغر الأشياء قد يفسد الأصول العظام، فحتفُ النفوس قد يكون بصغير الأمر الذي لا يُؤبه له. وأما قوله: "فُوَيْقَ جُبَيْلٍ" فالمراد أنه صغير العرض، دقيق الرأس، شاق المصعد؛ لطوله وعلوه<sup>(2)</sup>. وقال الأشموني<sup>(3)</sup>: وردّ البصريون ذلك بالتأويل إلى تصغير التحقير ونحوه. وأول الصبان<sup>(4)</sup> احتجاجهم بنحو: "كُنَيْفٌ" بأن ذلك إيدانٌ بأن كثرة المعنى قد تكون مع صغر الذات.

### شروط التصغير:

يشترط في الاسم المراد تصغيره أربعة شروط:

1- أن يكون اللفظ المراد تصغيره اسماً، فلا يصغر الفعل ولا الحرف؛ لأن التصغير وصف في المعنى، والفعل والحرف لا يوصفان، إلا إذا سُمِّيَ بهما، فيصح تصغيرهما؛ لأن التسمية بهما تخرجهما من أصلهما الوضعي إلى دائرة الأسماء، وقد استثنوا من الأفعال أفعل التعجب، فقالوا: ما أَمِيلِحُه وما أُحْيِسِنُه، وقال الشاعر<sup>(5)</sup>:

يا ما أَمِيلِحُ غِرْ لَأَنَا شَدَنَّ لَنَا ... من هُوَلْيَائِكُنَّ الضَّالِّ والسَّمْرِ

(1) - شرح المفصل 3/ 396

(2) - شرح المفصل 3/ 396، وانظر المقرب لابن عصفور ص 80

(3) - شرح الأشموني 707/3

(4) - حاشية الصبان 4/ 222

(5) - البيت لمجنون ليلي في ديوانه ص 130، ونُسب للعرجي، وهو من مقطوعة في ديوانه 183، وله أو للعرجي أو لبدوي اسمه كامل الثقفي أو لذي الرمة أو للحسين بن عبد الله في خزنة الأدب 1/ 93، 96، 97، والدرر اللوامع 1/ 234، ولكامل الثقفي أو للعرجي في شرح شواهد المغني 2/ 962، وللعرجي في المقاصد النحوية 3/ 1475، وصدرة لعلّي بن أحمد العريني في لسان العرب (تشدن)، ولعلّي بن محمّد العريني في خزنة الأدب 1/ 98، ولعلّي بن محمّد المغربي في خزنة الأدب 9/ 363، وبلا نسبة في أسرار العربية للأنباري ص 115، وشرح المفصل لابن يعيش 1/ 174، 2/ 362، 3/ 429، 4/ 412، وشرح الشافية للرضي 1/ 190، ومغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام 6/ 658، وشرح الأشموني 2/ 263 ط دار الكتب العلمية.

لذلك حكم جمهور الكوفيين باسمية أفعال التعجب، لذا تصغيره عندهم قياسي. أما البصريون فرأوا أن أفعال التعجب فعلٌ؛ لذا كان تصغيره عندهم شاذًا لا يقاس عليه<sup>(1)</sup>.

2- ألا يكون مبنياً بناءً لازماً<sup>(2)</sup>، أو أن يكون متمكناً غير متوغل في شبه الحرف، فلا تصغر المضمورات ولا الموصولات ولا أسماء الشرط والاستفهام، مثل: "مَنْ وما وكيف ومتى أين" ونحوها، وشذ تصغير بعض الموصولات وأسماء الإشارة<sup>(3)</sup>. وبعضهم استثنى من تصغير الأسماء المبنية أربعة، منها اسم الموصول واسم الإشارة، قال ابن هشام<sup>(4)</sup>: «ولا يُصَغَّرُ من غير المتمكن إلا أربعة: أفعال في التعجب، والمركب المزجي كَبَعْلَبَكَّ وَسَيْبُويِهِ في لغة مَنْ بَنَاهُمَا، وأما من أعربهما فلا إشكال، وتصغيرهما تصغير المتمكن، نحو: ما أَحْبَبْتَهُ، وَبُعَيْبَكَّ، وَسَيْبُويِهِ، واسم الإشارة، وسمع ذلك منه أيضاً في خمس كلمات، وهي: ذا، وتا، وذان، وتان، وأولاء، والاسم الموصول، وسمع ذلك منه أيضاً في خمس كلمات، وهي: الذي، والتي، وتثنيتهما، وجمع الذي».

- (1) - شرح المفصل لابن يعيش 3/ 429، وقال ابن مالك في شرح التسهيل 3/ 40: وهو غاية في الشذوذ، وشرح الأشموني 2/ 274 ط دار الكتب العلمية، وذكر الجوهري أنه لم يسمع ذلك إلا في أحسن وأملح. انظر الصحاح (ملح)، وانظر الخلاف بين البصريين والكوفيين في هذه المسألة في الإنصاف ص 126 وما بعد. وقد فصل المسألة أيضاً الرضي في شرح الشافية 1/ 279-280، وجوز بعضهم القياس عليه، وعند سيبويه وابن كيسان تصغير أفعال التعجب مطرد، انظر سيبويه 3/ 477-478، وقال أبو حيان: «وقد منع قوم اطراده» انظر: ارتشاف الضرب 1/ 354، وقال ابن عقيل في المساعد على تسهيل الفوائد 3/ 493: «ولا يطرد على الصحيح، والمقصود في تصغيره تعظيم المعنى، مع الدلالة على صغر سن صاحبه، فلا يقال للكبير: ما أَحْبَبْتَهُ!». واستثنى ابن عصفور من تصغير الأفعال فعل التعجب وعلل ذلك بشبهه بالاسم، وقال: «والمراد بالتحقير من جهة المعنى المتعجب من وصفه» انظر المقرب ص 82، وكذا استثناه ابن هشام من الأسماء المبنية كما سيأتي بيانه، وانظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام 4/ 296، وقال في المغني 6/ 657: «وأجازوا تصغير أفعال في التعجب لشبهه بأفعال التفضيل وزناً وأصلاً وإفادة للمبالغة».
- (2) - لأن طبيعة هذه الأسماء الجمود لغلبة شبه الحرف عليها، وهذا يتعارض مع طبيعة التصغير وهو التصرف، فلا تصلح لذلك. انظر شرح الشافية 1/ 289-290
- (3) - انظر: توضيح المقاصد 3/ 1420، وتمهيد القواعد 10/ 4859، وشرح الأشموني 3/ 705، وحاشية الصبان 4/ 220، وشذا العرف ص 123، والنحو الوافي 4/ 685
- (4) - أوضح المسالك 4/ 296-297، وقال ابن عقيل في المساعد 3/ 493: «... وفيه احتراز عن أسماء الإشارة، فإنها لم تتوغل فيه، بل شابهت الأسماء المتمكنة بكونها تُوصف ويُوصف بها، فلذا جاء تصغيرها». وممن جعل تصغير المركبات المزجية قياسياً: سيبويه 3/ 475-476، وابن السراج في الأصول 3/ 60، وابن يعيش في شرح المفصل 3/ 430 وما بعد. وانظر تفصيل تعليل استثنائهم تلك المبنيات في التصغير في شرح الشافية للرضي 1/ 284 وما بعد.

3- أن يكون الاسم خاليًا من صيغ التصغير وشبهها، فلا يصغر نحو: الكُمَيْت من الخيل، والكُعَيْت - وهو البلبل<sup>(1)</sup> - وجُمَيْل<sup>(2)</sup>، ودُرَيْد، ولا نحو: مُنْبَطِر ومُهَيِّم<sup>(3)</sup>.

4- أن يكون الاسم قابلاً للتصغير، فلا تصغر الأسماء المعظمة مرادًا بها مسمياتها، كأسماء الله تعالى، وصفاته، وملائكته ورسله ونحوها، والمصحف، والمسجد، ولا نحو: كبير وجسيم، ولا جمع الكثرة<sup>(4)</sup>، ولا "كل"، وبعض، ومع، وعند، ولدن، وغير، وسوى، وسواء" ولا أسماء الشهور وأيام الأسبوع عند سيبويه، والبارحة والغد، ولا الأسماء العاملة عمل الفعل، مثل اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة<sup>(5)</sup>، ولا المصدر<sup>(6)</sup>.

(1) - انظر اللسان (كمت) و (كعت)

(2) - هو البلبل أو طائر انظر اللسان (جمل)

(3) - انظر: الأصول لابن السراج 3/ 61، المساعد لابن عقيل 3/ 493، وشرح الأشموني 3/ 706

(4) - أي لا يصغر على لفظه. انظر: شرح الشافية للرضي 1/ 267 وفيه: « وإنما لم يصغر جمع الكثرة على لفظه؛ لأن المقصود من تصغير الجمع تقليل العدد، فمعنى: "عندي غُلَيْمَةٌ" أي عدد منهم قليل، وليس المقصود تقليل ذواتهم، فلم يجمعوا بين تقليل العدد بالتصغير وتكثيره بإبقاء لفظ جمع الكثرة؛ لكونه تناقضًا». وأبو حيان منع ذلك مطلقًا، وقال: « وأجاز الكوفيون تصغير ماله منها نظير في الأحاد، كزُغْفَان صغروه على زُغَيْفَان، كعُثَيْمَان ». انظر ارتشاف الضرب 353

(5) - انظر: سيبويه 3/ 478 - 481، والمقتضب 2/ 289 - 290، والأصول لابن السراج 3/ 62، وشرح المفصل لابن يعيش 3/ 432 وما بعد، والمقرب لابن عصفور 82، وشرح الرضي على الشافية 1/ 289 وما بعد، وارتشاف الضرب 351 - 353، وتوضيح المقاصد 3/ 1420، والمساعد لابن عقيل 3/ 493 - 494، وشرح الأشموني 3/ 705 - 706، وشرح التصريح للأزهري 2/ 560، وشذا العرف 214

(6) - اشترط ابن جني لتصغيره أن يُسَمَّى به، انظر المبهج في تفسير أسماء شعراء ديوان الحماسة ص 94، وفيه ص 137: « وذلك لانتقاض المعنى بالتصغير، فإن المصدر اسم لجنس فعله، والجنس أبدًا غاية الغايات، ونهاية النهايات في معناه، وما كانت هذه صورته في الشباع والانتشار فما أبعد من التحقير، ولذلك لم تثنِّ المصادر، ولم تكسر إلا أن توقع على الأنواع المختلفة، وامتتاع المصادر من ذلك كامتتاع الأفعال». بتصريف يسير. وأجاز الرضي تصغيره، فصغر عَرَوَانَ على عُرَيَّان، انظر شرح الشافية 1/ 229. ويرى أن تصغير المصدر غير مستغرب، قال في شرح الشافية 1/ 202: « وأما ألف نحو: إخراج وإدخال فهي وإن كانت علامة المصدر إلا أنها تقلب في التصغير ياء، إذ لا يستغرب تصغير المصدر استغراب تصغير الجمع». وجواز تصغيره عند الرضي مشروط بالأ يكون عاملاً، وكذا المشتقات، لأن التصغير يمنعها عن العمل، قال في شرح كافية ابن الحاجب للرضي 3/ 411: « والتصغير يمنع المصدر عن العمل، كما يمنع اسم الفاعل والمفعول لضعف معنى الفعل بسبب التصغير الذي لا يدخل الأفعال، ومن ثمة يمنع الوصف ثلاثتها عن العمل». ومنع الخليل في العين (مثل) جمع المصدر وتصغيره. غير أن الأرجح جواز تصغيره إن لم يكن عاملاً كما ذهب الرضي؛ لأن الأفعال لا تُصَغَّر، وإذا عمل المصدر عمل فعله فقد شابه الأفعال. ويؤيد ذلك اشتراط النحاة لإعمال المصدر عمل الفعل ألا يكون مصغراً، وفي هذا دلالة ضمنية على جواز تصغير المصدر، قال ابن هشام: «فلا يجوز أعجبنى ضُرْبُكَ زَيْدًا، ولا يختلف النحويون في ذلك». انظر شرح قطر الندى وبل الصدى ص 261.

## أوزان التصغير:

للتصغير أوزان مخصوصة، يختص كل وزن منها بطائفة محددة من الأسماء، وهي ثلاثة أوزان<sup>(1)</sup>:

1- **فَعِيلٌ**: بضم الحرف الأول، وفتح الحرف الثاني، ثم زيادة ياء ساكنة بعد الحرف الثاني. وهذا الوزن مختص بالأسماء الثلاثية، مثل: **فُلَيْسٌ** في تصغير **فَلَسٌ**، و**فُلَيْمٌ** في تصغير **قَلَمٌ**.

2- **فُعَيْعِلٌ**: بضم الحرف الأول، وفتح الثاني، وزيادة ياء ساكنة، ثم كسر ما بعد الياء. وهذا الوزن مختص بالأسماء الرباعية، سواء في ذلك الأحرف الأربعة، أو ما كان ثلاثي الأصول وزيد عليه، مثل: **دُرَيْهَمٌ** في تصغير **دِرْهَمٌ**، و**جُعَيْفِرٌ** في تصغير **جَعْفَرٌ**، و**صَيَيْرٌ** في تصغير **صَيْرَفٌ**، و**عَلِيمٌ** في تصغير **عَلَامٌ**، و**مُبَيْرٌ** في تصغير **مُبْرَدٌ**.

3- **فُعَيْعِيلٌ**: بضم الحرف الأول، وفتح الثاني، وزيادة ياء ساكنة، وكسر ما بعد الياء، ثم تسكين الياء الثانية. وهذا الوزن مختص بالأسماء فوق الرباعية، أي ما كان خماسياً<sup>(2)</sup> فأكثر، مثل: **مُصَيَّبٌ** في تصغير **مِصْبَاحٌ**، و**عُصَيْفِرٌ** في تصغير **عُصْفُورٌ**، و**حُرَيْجِيمٌ** في تصغير **أَحْرَنْجَامٌ**<sup>(3)</sup>.

والاسم الذي يُصاغ على أحد هذه الأوزان يسمى: الاسم **المُصَغَّرُ**. ويُلاحق بالمشتقات؛ لأنه وصف في المعنى، فعندما نصغر: "رَجُلٌ" على **رُجَيْلٍ**، نلاحظ أن كلمة **رُجَيْلٍ** هي اختصار لعبارة: "رَجُلٌ صَغِيرٌ"، فدلت صيغة التصغير على معنى الوصفية، من هنا كان شبه التصغير بالمشتقات من اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، فألحق بها، إلا أن المصغر مخالف لسائر الصفات من حيث لا يجري على الموصوف جريها، وإنما لم يجر؛ لأن جري الصفات عليه إنما كان لعدم دلالتها على الموصوف المعين، كالضارب، والمضروب، والطويل، والبصري، فإنها لا تدل على موصوف معين. وأما المصغر فإنه دال على الصفة والموصوف المعين معاً<sup>(4)</sup>.

ولعل من المفيد الإشارة إلى أن أوزان الكلمات (مما فوق الثلاثي) في التصغير تختلف عن أوزان الكلمات (مما فوق الثلاثي) في الميزان الصرفي، لأنه يُنظر في الوزن التصغيري إلى عدد الحروف والحركات والسكنات، من دون مراعاة

(1) - سيبويه 3/ 415 - 416، وشرح المفصل لابن يعيش 3/ 397

(2) - يُشترط في الخماسي أن يكون رابعه حرف علة. انظر: شرح المفصل لابن يعيش 3/ 397-398

(3) - من أحرَجَمَ القومُ إذا ازدحموا واجتمع بعضهم إلى بعض، والمُحْرَنْجَمُ: العدد الكثير. لسان العرب (حرجم).

(4) - انظر: شرح الشافية للرضي 1/ 192، وشرح الكافية للرضي 3/ 375، وشذا العرف 115، 212

للأصالة والزيادة، فمثلا صيغة التصغير للكلمات الثلاث: أَحْمِرُ ومُحَيِّنٌ وجُعَيْفِرٌ في تصغير: "أحمر ومُحسِن وجعفر" هي: فُعَيْعِل. أما وزنها التصريفي فهو على الترتيب: أَفْعِيلٌ ومُفْعِيلٌ وفُعَيْلِل.

وكذا صيغة التصغير للكلمتين: مُفَيْتِيحٌ وعُصَيُوفِرٌ في تصغير: "مفتاح وعُصفور" هي: فُعَيْعِل. أما وزنها التصريفي فهو على الترتيب: مُفَيْعِيلٌ وفُعَيْلِل<sup>(1)</sup>.

أما الكلمات الثلاثية فنجد أنها تتفق فيها صيغة التصغير مع الميزان التصريفي، نحو: جُبَيْلٌ ورُجَيْلٌ وقَلِيمٌ ونُهَيْرٌ في تصغير: جَبَلٌ ورَجَلٌ وقَلَمٌ ونَهْرٌ....

### المُسْتثنيات من كسر ما بعد ياء التصغير:

تقدم أن الاسم إذا كان رباعياً، أو زاد على ثلاثة أحرف وأريد تصغيره، كُسِرَ ما بعد ياء التصغير، فنقول: فُعَيْعِل، ويستثنى من ذلك حالات (زاد فيها على أصول أبنيتها الثلاثية أحرف) يجب فيها فتح الحرف الذي بعد ياء التصغير، وهي:

- 1- إذا وقعت بعده علامة تانيث، كالتاء، نحو: ثُمَيْرَةٌ، وشَجِيرَةٌ، وهُنَيْدَةٌ، ولُقَيْمَةٌ في تصغير: ثَمْرَةٌ، وشَجْرَةٌ، وهُنْدٌ، ولُقْمَةٌ أو الألف المقصورة، نحو: حُبَيْلَى، وَذُكَيْرَى، وَغُضَيَّبَى، وَسُلَيْمَى في تصغير: حُبْلَى، وَذُكْرَى، وَغُضْبَى، وَسَلْمَى.
- أو الألف الممدودة، نحو: حُمَيْرَاء، وَصُحَيْرَاء، وَحُمَيْرَاء، وَسُوَيْدَاء في تصغير: حَمْرَاء، وَصَحْرَاء، وَطَرْفَاء، وَسَوْدَاء.
- 2- إذا وقعت بعده أَلِفُ أَفْعَالٍ، نحو: أَفِيرَاسٍ، وَأَجِيمَالٍ، وَأَصِيحَابٍ، وَأَبْيَطَالٍ في تصغير: أَفِرَاسٍ، وَأَجِمَالٍ، وَأَصْحَابٍ، وَأَبْطَالٍ.
- 3- عجز المركب منزل منزلة تاء التانيث، فَحْكُمُهَا، فنقول: بُعَيْلَبَكَّ بفتح اللام<sup>(2)</sup>.
- 4- إذا وقعت قبل ألف فعلا، على أن يكون علماً مرتجلاً<sup>(3)</sup> أو صفة مطلقاً<sup>(1)</sup>، نحو:

(1) - انظر للتوسع: شرح الشافية للرضي 1/ 14، وشرح الأشموني 3/ 706، وشرح التصريح 2/ 560

(2) - انظر الحالات المذكورة في: سيبويه 3/ 418، 420، 496، شرح المفصل لابن يعيش 3/ 398، وارتشاف الضرب 360- 361، وتوضيح المقاصد 3/ 1425- 1426، وأوضح المسالك 4/ 294، وشرح الأشموني 3/ 709، وشرح التصريح 2/ 566

(3) - العلم المرتجل، هو: ما لم يَسْبِقْ له استعمالٌ قبل العلمية في غيرها، نحو: سَعَادٌ، وأدَدٌ "علم رجل"، ومريمٌ، وعُمَرُ. والعلم المنقول، هو: ما سبق له استعمال في غير العلمية، ويأتي إما منقولاً عن مشتق، كاسم الفاعل: حَارِثٌ، واسم المفعول: مَسْنُودٌ، والصفة المشبهة: سَعِيدٌ. أو منقولاً عن مصدر، نحو:



عُثَيْمَان، وَعُمَيْرَان، وَعُطَيْفَان، وسُلَيْمَان، ومُرَيَّان في تصغير: عُثْمَان، وعِمْرَان، وَعَطْفَان، وسَلْمَان، ومَرْوَان.  
 وجُوَيْعَان، وسُكَيْرَان، وعُرَيَّان، ونُدَيْمَان، وصُمَيَّان في تصغير جَوْعَان، وسُكْرَان، وعُرَيَّان، ونُدْمَان، وصَمَيَّان<sup>(2)</sup>.  
 اشترط سيبويه ومن ذهب مذهبه لمنع قلب الألف ياء في فعلاَن ألا يُجمع على فعَالَيْن، وألا يكون مؤنثه بالتاء<sup>(3)</sup>، نحو: "سُكْرَان"، و"عُثْمَان" يقال في تصغيرهما: "سُكَيْرَان" و"عُثَيْمَان"؛ لأن الألف والنون شابهتا ألف التأنيث في نحو: حَمْرَاء<sup>(4)</sup>. وأن يُبدل من النون ياء، نحو تصغير ظَرْبَان على ظُرَيْبَان؛ لأنهم قالوا: ظَرْبِي، فأبدلوا من النون ياء<sup>(5)</sup>، أو أن يُجمع على فعالين ضرورة<sup>(6)</sup>، أو أن يكون الاسم المجموع على فعالين مما لا يُصغر حتى يُنقل عن مسماه<sup>(7)</sup>.

: فَضَّل، وَرَيْد. أو منقولاً عن اسم جنس نحو: أَسَد، وَصَفْر. أو منقولاً عن فعل، نحو: أَحْمَد، وَيَزِيد، وَشَمْر. أو عن جملة، نحو: تَأَبَّطُ شَرْأً، وَجَادَ الحَقُّ، وَقَامَ زَيْدٌ. انظر: أوضح المسالك 1/ 113-114، والنحو الوافي 1/ 271-274، والواضح في النحو للحلواني 75-76

- (1) - انظر شرح الشافية للرضي 1/ 196-197
- (2) - الصَّمَيَّان الشَّجَاعُ الصَّادِقُ الحَمَلَةُ والجمع صَمَيَّان. انظر اللسان (صما)
- (3) - وعبر عنه بعضهم كسيبويه وبعض من تبعه من المتقدمين بـ "فَعْلَان الذي له فَعْلَى" انظر: سيبويه 3/ 420 - 422، والمقتضب 2/ 266، والأصول لابن السراج 3/ 40 - 42، والتكملة لأبي علي الفارسي ص 202، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي 4/ 169-170، والمقتصد في شرح التكملة للجرجاني ص 202، وشرح الملوكي في التصريف لابن يعيش ص 177-178، والمقرب 2/ 99، وشرح ابن عقيل 4/ 143، وشرح التصريح 2/ 566، وحاشية الصبان 4/ 226، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 2/ 164
- (4) - انظر: سيبويه 3/ 420، والأصول لابن السراج 2/ 85-86، والتكملة ص 202، والمقتصد للجرجاني ص 1020، وقد بسط ابن جني الكلام على حقيقة هذه المشابهة، انظر: المنصف 1/ 157-158، وسر الصناعة 435، وشرح الملوكي ص 178، وشرح الشافية للرضي 1/ 196-200، وشرح التصريح على التوضيح 2/ 566
- (5) - الظَّرْبَان: دَوَيْبَةٌ كَالهَرَّةِ مُنْتَبِئَةُ الرِّيحِ. ويجمع أيضاً على ظُرَابِين وَظُرْبِي وَظُرْبَاء. انظر: تاج اللغة وصحاح العربية صحاح (ظرب)، ولسان العرب (ظرب)، والقاموس المحيط (ظرب).  
 وانظر مسألة تصغير ظَرْبَان للعلة المذكورة في: سيبويه 3/ 422، والأصول لابن السراج 3/ 41، التكملة للفارسي ص 202، والمقتصد للجرجاني ص 1018، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ص 593، والمقرب 2/ 99
- (6) - نحو كَرْوَان، وهو طائر. يجمع على كَرَاوِين وكِرْوَان. انظر: اللسان (كرا)، جمعه على كَرَاوِين للضرورة الشعرية في قول الشاعر:

حَتَّفُ الخَبَارِيَاتِ وَالكَّرَاوِينِ

لذا تصغر على كَرْيَان، ولا يُلتفت إلى الجمع لأنه ضرورة. انظر: مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها لابن جني ص 387، والمقرب 2/ 99. وانظر: ارتشاف الضرب 1/ 356، وعند سيبويه 617/3 يُجمع على كِرْوَان، ولم يذكر في جمعه: كَرَاوِين. وعند ابن منظور أن جمعه على كِرْوَان على غير قياس. انظر: اللسان (كرا).

- (7) - فيقال في تصغير مُصْرَان (اسم رجل): مُصَيْرَان، ولا يُلتفت إلى مَصَارِين؛ لأنه لم يُجمع على ذلك إلا

فإن كان مؤنثه بالتاء صُعِّرَ بقلب الألف ياء، فتقول في نحو: سَيْفَان<sup>(1)</sup>: سَيْفَيْن، لأن مؤنثه: سَيْفَانَةٌ<sup>(2)</sup>. وكذا إن كان جمعه على فَعَالَيْن يصغر بقلب الألف ياء، فتقول في نحو: سِرْحَان<sup>(3)</sup>، وَضِبْعَان<sup>(4)</sup>، وَحَوْمَان<sup>(5)</sup>، وَسُلْطَان، وَفِرْزَان<sup>(6)</sup>: سَرِيحَيْن، وَضُبَيْعَيْن، وَحَوِيمَيْن، وَسُلَيْطَيْن، وَفَرِيزَيْن؛ لأنها تُجمع على سراجين، وَضِبَاعَيْن، وَحَوَامِين، وَسَلْطِين، وَفَرَازِين<sup>(7)</sup>.

وبعضهم الآخر اعتمد القيد الأول دون الآخر، فاشتراط ألا يجمع على فعالين<sup>(8)</sup>، أو أن يجمع على فعالين شذوذاً، نحو: غَرَاثِين فِي جَمْعٍ: "غَرَثَان"<sup>(9)</sup> هو جمع شاذ، لذا يقال في تصغيره: "غَرِيثَان" فلا يُلتفت إلى الجمع<sup>(10)</sup>. ومالم يُعرف هل يجمع على فَعَالَيْن أو لا، يُلحق بباب سَكْرَان لأنه هو الأكثر<sup>(11)</sup>. وهناك من ذهب إلى أنه يحتمل أن الأصل عدم التغيير، وأن يقال: الأصل الحمل على الأكثر، فتغير<sup>(12)</sup>.

ولعل من اكتفى بالقيد الأول أسلم وأقل تكلفاً وأيسر ممن اشتراطوا القيدين، لأن من اشتراط ألا يكون مؤنثه بالتاء لا بد أنه سيقع في إشكالات، فلو أخذنا برأي من قال: إن كَرَوَانَ تُصَغَّرُ عَلَى كُرَيَّانٍ لأنهم لم يقولوا: كَرَاوِين...، سنقع في

- قبل التسمية، وهو في ذلك الوقت لا يجوز تصغيره؛ لأنه جمع كثرة. انظر: التكملة للفارسي 202، والمقتصد للجرجاني ص 1019، والمقرب 99/2
- (1) - رجل سَيْفَان: طويل ممشوق ضامر. انظر القاموس المحيط (سيف)
- (2) - انظر حاشية الصبان 4/ 226، وحاشية الخضري 2/ 165
- (3) - السِرْحَان: الذئب. انظر: اللسان (سرح)
- (4) - الضِبْعَان: ذَكَر الضِبَاع. انظر: اللسان (ضبع)
- (5) - الحَوْمَان: نبات. انظر: اللسان (حوم)
- (6) - الْفِرْزَانُ: مِنْ لُغَبِ الشَّطْرَنْجِ أَعْجَمِي مَعْرَبٌ وَجَمْعُهُ فَرَازِينُ. انظر اللسان (فرزن) و (فرز)، والقاموس المحيط (فرز).
- (7) - انظر: سيبويه 3/ 421-422، والمقتضب 2/ 266، والأصول لابن السراج 3/ 41، والمقرب 2/ 99، وشرح الكافية الشافية 4/ 1893، وأوضح المسالك 4/ 294، وارتشاف الضرب 1/ 361، وشرح التصريح 566/2
- (8) - شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك ص 947-948، وشرح الشافية للرضي 1/ 201، وأوضح المسالك 4/ 294، وتوضيح المسالك 3/ 1427-1428، وشرح الأشموني 3/ 709-710
- (9) - الغرثان: الجوعان. انظر اللسان (غرث)، وفيه أنها تُجمع على: غَرَثِي وَغَرَاثِي وَغَرَاثِي.
- (10) - انظر: التكملة للفارسي 202، وشرح الكافية الشافية 4/ 1893، وارتشاف الضرب 1/ 361، وتوضيح المقاصد 3/ 1427-1428، وتمهيد القواعد 10/ 4862، وشرح الأشموني 3/ 710. وظاهر كلام ابن جني في المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها 72/2 أن جمع غَرَثَان على غَرَاثِين قياسي، لأن غَرَاثِين عنده أصل.
- (11) - أي لا تقلب الألف ياء كما لا تقلب في "سَكْرَان" حملاً على الأكثر. انظر: سيبويه 3/ 422، والأصول لابن السراج 3/ 42، وشرح السيرافي 4/ 170، والتكملة 202، والمقتصد للجرجاني ص 1021، وشرح الشافية 1/ 201، وارتشاف الضرب 1/ 362، وتوضيح المقاصد 3/ 1428، وشرح الأشموني 710/3، وحاشية الصبان 4/ 227.
- (12) - وهو الأندلسي (عَلَمُ الدِّينِ اللُّورَقِيِّ)، انظر: شرح الشافية للرضي 1/ 201

إشكال التأنيث، فمؤنث كَرَوَان بالتاء: كَرَوَانَةٌ<sup>(1)</sup>!. وكذا ظَرَبَان صغروها على ظَرَبِيَّان مع أن مؤنثها: ظَرَبَانَةٌ<sup>(2)</sup>.  
وقد رأيناهم صغروا سَيْفَان على سَيْفِيْنين؛ لأن مؤنثها سَيْفَانَةٌ<sup>(3)</sup>، والسؤال: ماذا يقول أصحاب هذا المذهب في تصغير نحو: خَمَّصَان؟!، لأن "خَمَّصَان" تُؤنث على خَمَّصَانَةٌ وخَمَّصَى<sup>(4)</sup>. وهنا إشكال آخر: هل تُصغر على خَمَّصِيْنين بناء على خَمَّصَانَةٌ، أم تُصغر على خَمَّصِيْنين بناء على خَمَّصَى؟!.  
ثم ماذا يمكن أن يقال في تصغير ما لم يثبت له مؤنث، نحو: "الْحَيَّان"؟!، واختلف في مؤنثه - لو كان له مؤنث - هل هو على فَعْلَانَةٌ، أم على فَعْلَى<sup>(5)</sup>؟.  
بل حتى الصفات التي ذكر جمهور النحاة أن مؤنثاتها على فَعْلَى<sup>(6)</sup>، ورد عن بعض العرب تأنيثها بالتاء، قال الدكتور أحمد مختار عمر<sup>(7)</sup>: «الأكثر في الوصف على «فَعْلَان» أن يكون مؤنثه على «فَعْلَى». وحكي عن بعض العرب

(1) - انظر: المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (كرو)، ولسان العرب (كرا)، وتاج العروس (كرا)

(2) - انظر: اللسان (ظرب)، وتهذيب اللغة (ظرب)، وتاج العروس (ظرب)

(3) - انظر ص 11 من البحث

(4) - ووردت بضم الخاء أيضاً. انظر: المحكم لابن سيده (خمص)، ولسان العرب (خمص)، والقاموس المحيط (خمص)، وتاج العروس (خمص)

(5) - يُقال: رجلٌ لُحْيَان إذا كان طويل اللحية، انظر: اللسان (لحا)، وفيه: «يُجرى في النكرة لأنه يُقال للأنثى: لُحْيَانَةٌ». فابن منظور يرى أن له مؤنثاً ومؤنثه بالتاء، ولعل الزبيدي في تاج العروس (لحي) ذهب مذهب ابن منظور كذلك، وإن كان ما وقفت عليه من المطبوع خلاف ذلك، ولعله سهو من الناسخ؛ لأنه قال: «وهو مُجرى في النكرة؛ لأنه لا يقال للأنثى لُحْيَانَةٌ». وقوله: «مُجرى في النكرة» أي مصروف، وهو إنما صُرف؛ لأنه يُقال في المؤنث لُحْيَانَةٌ بالتاء، ولو سلمنا بصحة ما في النسخ المطبوعة لكان كلامه يناقض بعضه بعضاً، لذا لا بد من القول: إن هناك سهواً، والصواب أن يُقال: «لأنه يُقال للأنثى لُحْيَانَةٌ».

وفي شرح التصريح 2/ 323: «وحكي أن من العرب من يصرف "الْحَيَّان" حملاً على نَدْمَان على أنه لو كان له مؤنث لكان بالتاء».

وذهب ابن مالك إلى أنها لا مؤنث لها، انظر: شرح الكافية الشافية 1/ 98، وكذا ابن هشام في أوضح المسالك 4/ 109، وعباس حسن في النحو الوافي 217/4، ومنهم من رأى أن الصحيح أن يقال أن له مؤنثاً ومؤنثه فَعْلَى؛ لأنه إن لم يكن له فَعْلَى وجوداً فله فَعْلَى تقديرًا، ولو فرضنا له مؤنثاً لكان إلحاقه بباب فَعْلَان فَعْلَى أولى من إلحاقه بباب فَعْلَان فَعْلَانَةٌ؛ لأن الباب الثاني ضيق بقلة النظير، والباب الأول واسع، فالإلحاق به أولى». انظر: توضيح المقاصد 3/ 1191، وتمهيد القواعد 8/ 3976، وشرح الأشموني 3/ 137 ط دار الكتب العلمية، وشرح التصريح 2/ 323، ومع الهوامع 1/ 111، وحاشية الصبان 3/ 341، وحاشية الخضري 2/ 98

(6) - نحو: سَكْرَان وِغْضَبَان وِغْضَبَان. انظر: الأصول لابن السراج 2/ 410، والخصائص 1/ 322، وأسرار العربية ص 310، وشرح الكافية الشافية 1/ 98، وأوضح المسالك 4/ 109، وحاشية الخضري 2/ 98، والنحو الوافي 1/ 102

(7) - انظر: معجم الصواب اللغوي للدكتور أحمد مختار عمر 2/ 898، وقد ذكر ابن جني في الخصائص 12/2 أن «الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء به خيراً منه». وقد أخذ بذلك مجمع اللغة العربية في القاهرة، وانظر نص القرار في النحو الوافي 217/4

تأنيث «فَعْلان» على «فَعْلانة»، ففي اللسان<sup>(1)</sup>: «ولغة بني أسد امرأة غَضْبانة ومَلْانة وأشباههما». وقد اعتمد مجمع اللغة المصري على هذه اللغة فأجاز إلحاق تاء التأنيث بـ «فَعْلان» في المؤنث، وقد جاء عدد من الاستعمالات المرفوضة في المعاجم القديمة، ولذا اعتبرناها فصيحة، واعتبرنا الاستعمالات التي لم ترد في المعاجم القديمة صحيحة، سواء جاءت في المعاجم الحديثة أو لا.

فإذا أخذنا بشرط عدم التأنيث بالتاء سنجد أن كل هذه الإشكالات المذكورة ستقف أمامنا عائقاً في التصغير، فهذا القيد في التصغير يحتاج إلى نظر؛ لأنه لا يطرد على كل الأمثلة، وهم إنما وضعوا هذا القيد للتمييز بين الصفة المصروفة وغير المصروفة، ولا أرى هذا بلازم؛ لأن بعض العرب - كما نقلت سابقاً - صرفت بعض الصفات التي عدها جمهور النحاة غير مصروفة.

وإذا دققنا أيضاً في الشرط الآخر الذي وضعه النحاة لإبقاء ألف فعلان في التصغير، وهو: "ألا يُجمع فعلان على فعّالين" لوجدنا أيضاً إشكالاً في "ظربان"، فقد صغروه على ظرّيبان<sup>(2)</sup> مع أنه جُمع على ظرّابين. وحتى يخرجوا من هذا الإشكال الذي وقعوا فيه - وهو الجمع على ظرّابين - عللوا صحة تصغيره على ظرّيبان بأنه يجمع على ظرّابي، مع أن ظرّابين هي أصل لظرابي، أي من جمع على ظرّابين فقد أتى بها على الأصل<sup>(3)</sup>. وبناء على ذلك ينبغي على من جمع ظرّبان على ظرّابي أن يصغرها على ظرّيبين بقلب الألف ياء، قال ابن هشام الخضراوي<sup>(4)</sup>: «وينبغي لمن جمعه على ظرّابي أن يصغره على ظرّيبين؛ لأن الياء بدل من النون». وإذا كانت ظرّبان تُجمع قياساً على ظرّابين<sup>(5)</sup>، لا شدوداً كما اشترطوا<sup>(6)</sup>، فقد وقعوا في إشكال تصغيرها بإثبات الألف. قال أبو حيان<sup>(7)</sup>: «فأما ظرّبان فقليل: تصغيره ظرّيبان؛ لقولهم: ظرّابي، وحكي في جمعه: ظرّابين، فعلى هذا يجوز: ظرّيبين».

أضف إلى ذلك أن ابن جني يرى أن جمع "سكّران" على سكارى تحريف سكارين، وأن "سكارين" أصل، وكذا نَدّمان ونَدّامي أصله: "نَدّامين" محرّف

(1) - اللسان (غضب)

(2) - انظر حاشية (4) ص 11 من البحث

(3) - انظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك 4/ 1869، وتوضيح المقاصد 3/ 1408

(4) - انظر: ارتشاف الضرب 1/ 362

(5) - كسراجين. انظر: شرح المفصل لابن يعيش 5/ 378، وشرح الشافية للرضي 2/ 173

(6) - انظر ص 11 من البحث

(7) - انظر: ارتشاف الضرب 1/ 362

عنها<sup>(1)</sup>. إذن يجوز على مذهبه أن تصغر "سُكْران" على "سُكْرَيْن" بناء على أصل الجمع سكارين!.  
من هنا يتبين أن اشتراطهم لإثبات ألف فعلان ألا يجمع على فعّالين فيه نظر؛ لأنه لا يطرد. وكذا اشتراطهم الجمع على فعّالين شذوذاً أوقعهم في إشكال آخر، وهو: "كُرّوان"، فقد اختلف النحاة في جمعه على كُرّاوين، أهو فصيح أم شاذ<sup>(2)</sup>، فصغره بعضهم على كُرّيّان بحجة أن جمعه على كُرّاوين شاذ<sup>(3)</sup>، وصغره بعضهم الآخر على كُرّيّين - ومنهم من قال: كُرّيّوين<sup>(4)</sup> بقلب الألف ياء - بحجة أن جمعه على كُرّاوين فصيح<sup>(5)</sup>، بل إن منهم من صغرها بإثبات الألف وقلب الألف ياء أيضاً<sup>(6)</sup>. فاضطربت أقوالهم وأصبح الدارس في حيرة، هل يصغرها على كُرّيّان أم على كُرّيّين؟! ورأيت أن هذا القيد فيه من العسر ما فيه ويحتاج الدارس إلى العودة إلى متون اللغة وبذل الجهد والوقت للتأكد من قياسية الجمع على فعّالين، وليته يصل بعد ذلك إلى ما يروي الصدى ويشفي الغليل.  
ولعلمهم تنبهوا إلى أن هذا الشرط لا يطرد على جميع الأمثلة، ومنها: "ظربان وكُرّوان" فوضعوا قيداً آخر، وهو ألا يكون الجمع على فعّالين شاذاً؛ ليخرجوا

(1) - انظر: المحتسب 71/2، ونقله عنه الزبيدي في تاج العروس (ندم)

(2) - انظر: ارتشاف الضرب 1/ 356

(3) - انظر ح (5) ص 10 من البحث

(4) - وهو الرضي في شرح الشافية 1/ 199 ولعله أراد الإتيان بها على الأصل، لأن القياس عنده إن وقعت الواو لأمّا القلب ياء وجوباً، كما ذكر في شرح الشافية 1/ 229، قال: «ثم إن الواو الواقعة بعد ياء التصغير - أعني التي لا تحذف- لا يخلو إما أن تكون لأمّا أو غير لام، فاللام تُقلب ياء لا غير، تقول: غُرّيّ وغُرّيّ في غُرّو وغُرّوة، وكذا: غُرّيّان وغُرّيّاء بياءين مشددتين، في تصغير: غُرّوان وغُرّوان وغُرّويّة منسوبة إلى الغُرّو».

ومنع الفارسي والجرجاني وابن بري إظهار الواو بتصغيرها على كُرّيّين، انظر: التكملة ص 202، والمقتصد للجرجاني ص 1020، وشرح شواهد الإيضاح ص 594 وفيه: «ولا يقال: "كُرّيّين" كما قيل في "أسود"، لأن واو أسود عين، وواو كُرّوان لام، وإعلال اللام أسرع من إعلال العين، ولهذا أعلوا اللام، وصححوا العين فيما احتاجوا إلى إعلال أحدهما، ولأن الواو في "كُرّيّين" قد اكتنفها ياءان، فقوي فيها القلب».

(5) - وهو الفارسي، انظر: التكملة ص 202، والمقتصد للجرجاني ص 1020، وشرح شواهد الإيضاح 594، وارتشاف الضرب 1/ 356.

(6) - وهو أبو علي الفارسي، فتارة يقول: لا يجوز في تصغيره إلا كُرّيّان؛ ويمنع تصغيره على "كُرّيّين"؛ لأن هذه الألف والنون لا تكون للإلحاق، إذ ليس في الأصول اسم على وزن "كُرّوان"، وإذا قالوا في عُثْمَان: عُثْمَان، مع أن في الأسماء مثل: فُسْطاط، وفُرْطاط، فهذا أحرى، والمعروف في تكسيره: "كُرّوان. ورأى قبح الجمع على كُرّاوين وشذوذه وأن ما ورد في الشعر على هذا الجمع لضرورة القافية. انظر: مختار تنكرة الفارسي لابن جني 387، وشرح شواهد الإيضاح 595 وتارة يرى أنه يقال في تصغيره: "كُرّيّين" على اعتبار ورود كُرّاوين في الشعر. انظر: التكملة ص 202، وارتشاف الضرب 1/ 356

من هذا الإشكال، فوقعوا في إشكال آخر، وهو اختلافهم في جمعها على فعالين هل هي فصيحة أم شاذة؟.

بل حتى الصفة "عَرْتَان" التي عللوا تصغيرها بإثبات الألف أنها تجمع على فعالين شذوذاً<sup>(1)</sup>، وقعوا في إشكال مؤنثها؛ لأنها تؤنث بالتاء ومن دون تاء<sup>(2)</sup>!. وهكذا تجد أنهم كلما وجدوا مخرجاً اعترضهم إشكال.

إذن، كيف السبيل إلى ضبط مثل هذه الأمثلة التي ذكرتها وغيرها، وتقييدها بقاعدة تطرد على كل الأمثلة من دون إشكالات، وتصلح حتى مع طلبة العلم المبتدئين؟؟.

السبيل إلى ذلك ذكره إمام الصرفيين، العلامة رضي الدين الأستراباذي، فهو لم يرتض ما ذهب إليه هؤلاء العلماء؛ لأنه تنبه إلى هذه الإشكالات التي تجعل الحليم حيران، فقال<sup>(3)</sup>: «ثم إنَّ النحاة قالوا في تعريف الألف والنون المشبهتين بألف التأنيث: كل ما قلب ألفه في الجمع ياء فاقبلها في التصغير أيضاً ياء، وما لم تُقلب في التفسير فلا تقلب في التصغير، وهذا ردُّ إلى الجهالة، ولا يطرد ذلك في نحو: ظُربان»، لقولهم: ظُربان وظُرابين. فوضع قاعدة مطردة يسيرة تسهل على كل دارس للتمييز بين ما تقلب ألفه ياء مما لا تقلب، فما لا تقلب ألفه ياء هي أولاً: الأعلام المُرْتَجَلَة، قال<sup>(4)</sup>: «وليس كل ألف ونون زائدتين في آخر الاسم تشبهان بألف التأنيث الممدودة، فيمتنع قلب ألفه في التصغير ياء، فإذا أرادت تمييز ما يقبل ألفه ياء مما لا تقلب فاعلم أنهما إذا كانا في علم مُرْتَجَل، نحو: عُثْمَان وعِمْرَان وسَعْدَان وعَطْفَان وسَلْمَان ومَرْوَان شابهتاها، لأن تاء التأنيث لا تلحقهما لا قبل العلمية ولا معها، أما قبلها فليقرضنا ارتجالها، وأما معها فلأن العلمية مانعة... فيما لا ينصرف، فعلى هذا تقول: عُثْمَان وعِمْرَان وسَعِيدَان وعَطْفَان وسَلْمَان ومُرْيَان».

أما العلم المنقول فحكمه في التصغير حُكْم ما نُقِل عنه<sup>(5)</sup>، فتصغير نحو: "سِرْحَان" و"وَرَشَان" و"سُلْطَان" أعلاماً: سُرْجِين، وُورِيْشِين، وسُلَيْطِين. وتصغير نحو: "ظُربان" و"سُكران" و"وَنْدَمَان" أعلاماً: ظُربَان، وسُكْرَان، وِنْدَمَان. أي تصغر كما كانت تُصغر قبل العلمية.

(1) - انظر ص 11 من البحث

(2) - انظر المحكم والمحيط الأعظم (غرث). وإن كانت اللغة الفصحى: عَرْتَى. انظر: شرح المفصل لابن

يعيش 186 / 1

(3) - شرح الشافية للرضي 201 / 1

(4) - انظر: شرح الشافية للرضي 196 - 197

(5) - انظر: شرح الشافية للرضي 201 / 1

ويُستثنى من الأعلام: "عُثْمَان" في فَرْخ الحُبَارَى<sup>(1)</sup> و"سَعْدَان" في نَبْت<sup>(2)</sup>، فحُكْمُهُمَا اسْمِي جِنْسٍ يَخْتَلَفُ عَنِ حُكْمِهِمَا عَلَمِينَ، لِأَنَّ "عُثْمَانَ وَسَعْدَانَ" لَيْسَا أَصْلِيَيْنِ لِـ "سَعْدَانَ" وَ "عُثْمَانَ" عَلَمَيْنِ، بَلْ اتَّفَقَ الْعَلَمُ الْمُرْتَجَلُ وَالْجِنْسُ، كَمَا اتَّفَقَ الْأَعْجَمِيُّ وَالْعَرَبِيُّ فِي "يَعْقُوب" وَ "أَزْر"<sup>(3)</sup>.

فَسَعْدَانُ عَلَمًا مُرْتَجَلًا مِنَ السَّعَادَةِ<sup>(4)</sup>، وَعُثْمَانُ عَلَمًا مُرْتَجَلًا مِنَ الْعَثْمِ<sup>(5)</sup>. لِذَا تَصْغِيرُهُمَا عَلَمَيْنِ مُرْتَجَلَيْنِ: عُثْمَانُ، وَسُعَيْدَانُ بِإِبْقَاءِ الْأَلْفِ. وَتَصْغِيرُهُمَا اسْمِي جِنْسٍ: عُثْمَيْنِ، وَسُعَيْدَيْنِ<sup>(6)</sup>.

**ثانيًا:** الصفات مطلقًا، قال الرضي<sup>(7)</sup>: « وكذا إن كانتا في صفة ممتنعة من التاء كجَوْعَانِ وَسُكْرَانِ تَشَابَهَانِيهَا بِانْتِفَاءِ التَّاءِ، فَتَقُولُ: سُكْرَانٌ وَجَوْعَانٌ، وَإِنْ كَانَتَا فِي صِفَةٍ لَا تَمْتَنِعُ مِنَ التَّاءِ كَالْعُرْيَانِ وَالنَّدْمَانَ وَالصَّمَمِيَّانَ لِلشَّجَاعِ وَالْقَطْوَانَ لِلْبَطِيءِ، شَبِهْتَا بِالْأَلْفِ وَالنُّونِ فِي بَابِ سُكْرَانَ، لِكُونِهَا صِفَاتٍ مِثْلَهُ وَإِنْ لَحِقَتْهَا التَّاءُ، فَقِيلَ: عُرْيَانٌ وَنُدْمَانٌ وَصَمَمِيَّانٌ وَقُطَيَّانٌ.»

فلم يفرق الرضي بين الصفات التي تقبل التاء من الصفات التي لا تقبلها، وعلّة إبقاء الألف في الصفات التي لا تقبل التاء هي نفسها علّة إبقائها في الأعلام المرتجلة، وهي تشبيهها بألف التانيث الممدودة في نحو: "حَمْرَاءٌ" لِأَنَّ كِلَا مِنْهُمَا لَا يَقْبَلُ التَّاءَ، أَمَّا الصِّفَاتُ الَّتِي تَقْبَلُ التَّاءَ فَيَبْدُو أَنَّ الرُّضِيَّ حَمَلَهَا عَلَى مَا لَا يَقْبَلُ التَّاءَ؛ لِأَنَّهَا أَمْثَلَةٌ قَلِيلَةٌ جَدًّا، وَمِنْ عَادَتِهِمْ حَمَلُ الْأَقْلَى عَلَى الْأَكْثَرِ، فَشَبِهَتْ بِبَابِ سُكْرَانَ فِي مَطْلُوقِ الوَصْفِ، وَلِلخُرُوجِ مِنَ الْإِشْكَالَاتِ الَّتِي ذَكَرْتَهَا سَابِقًا، وَلِأَنَّ إِبْقَاءَ الْأَلْفِ فِي تَصْغِيرِ مَا يَقْبَلُ التَّاءَ لَنْ يُوَثِّرَ عَلَى مَا لَا يَقْبَلُ التَّاءَ الَّتِي مَنَعُوا قَلْبَهَا حِفَاطًا عَلَى صُورَةِ الْمَمْنُوعِ مِنَ الصَّرْفِ. وَعَلَى هَذَا تَصْغِيرُ نَحْوِ: "سَيْفَانٌ" وَ "خُمْصَانٌ" عَلَى مَذْهَبِ الرُّضِيِّ هُوَ: "سَيْفَانٌ" وَ "خُمْصَانٌ".

**ثالثًا:** كذا يُصَغَّرُ بِإِبْقَاءِ الْأَلْفِ كُلُّ اسْمٍ (غَيْرِ عِلْمٍ مُرْتَجَلٍ أَوْ صِفَةٍ) مِثْلُ التَّاءِ مَتَحْرِكِ الْعَيْنِ بِغَيْرِ الْفَتْحِ، نَحْوِ: "ظَرْبَانٌ" وَ "سَبْعَانٌ" يُصَغَّرَانِ عَلَى: ظَرْبِيَّانٍ وَسَبْعِيَّانٍ. أَيْ يُحْمَلَانِ عَلَى بَابِ سُكْرَانَ، لِأَنَّ الْأَلْفَ وَالنُّونَ فِيهِمَا تَشْبَهُ الْأَلْفَ وَالنُّونَ فِي بَابِ سُكْرَانَ، وَلِأَنَّ هَذَيْنِ الْأَسْمَاءِ لَا يَقَعُ مَوْقِعُ نُونِهِمَا لِامٍ، وَلَيْسَا

(1) - أَوْ فَرْخُ الثُّعْبَانِ. انظُر: اللِّسَانُ (عِثْم)

(2) - هُوَ نَبْتُ ذُو شَوْكٍ. انظُر: اللِّسَانُ (سَعْد)

(3) - انظُر: لِسَانُ الْعَرَبِ (عَقَب) وَ (أَزْر)

(4) - انظُر: لِسَانُ الْعَرَبِ (سَعْد)

(5) - الْعِثْمُ: جَبْرُ الْعِظْمِ الْمَكْسُورِ عَلَى غَيْرِ اسْتِوَاءٍ. انظُر: اللِّسَانُ (عِثْم)

(6) - انظُر: شَرْحُ الشَّافِيَّةِ لِلرُّضِيِّ 197 / 1

(7) - انظُر شَرْحُ الشَّافِيَّةِ لِلرُّضِيِّ 197 / 1

مساويين لاسم آخره لام قبلها ألف زائدة في عدد الحروف والحركات والسكنات. قال الرضي<sup>(1)</sup>: «وإن لم يكن الاسم المذكور مساوياً لما ذكرنا فيما ذكرنا كالظربان والسبعان، و"فعلان وفعلان وفعلان وفعلان" إن جاءت في كلامهم لم يشبه ألفها بالألف التي قبل اللام، إذ لا يقع موقع الألف والنون فيها ألف زائدة بعدها لام، بل تُشَبَّه الألف والنون فيها بالألف والنون في باب "سكّران"، فلا نقلب الألف ياء، نحو: ظرّيبان وسبّيعان في تصغير "ظربان وسبّيعان"، وإنما جاز تشبيههما بها ههنا في التصغير ولم يجز ذلك في الجمع، فلم يُقَل: "ظربان"، بل: "ظربانين"؛ لتمام بنية التصغير قبل الألف والنون، وهي "فَعِيل"، بخلاف بنية الجمع الأقصى».

وأما قلب الألف ياءً فيكون في كل اسم صريح (أي غير علم مُرتجل ولا صفة) على وزن فعلان (بألف ونون زائدتين) مثلث الفاء، ساكن العين أو مفتوحها. قال الرضي<sup>(2)</sup>: «وإن كانتا<sup>(3)</sup> في الاسم الصريح غير العلم، فإنهما لا تشبهان بالألف والنون في باب سكّران مطلقاً، إذ لا يجمعهما الوصف كما جمع عُرياناً وسكّران، بل يُنظر هل الألف رابعة أو فوقها، فإن كانت رابعة نُظِر، فإن كان الاسم الذي هما في آخره مساوياً لاسم آخره لام قبلها ألف زائدة في عدد الحروف والحركات والسكنات - وإن لم يساوه وزناً حقيقياً - قُلب في التصغير ياء تشبيهاً لها بذلك الألف الذي قبل اللام، وذلك في ثلاثة أوزان فقط: فَعْلان، وَفَعْلان، وَفَعْلان، كحومان وسُلطان وسِرْحان، فإن نون حومان موقعها موقع اللام في جَبّار وَزَلزال، وموقع نون سُلطان كلام قِرطاس وَزُنّار<sup>(4)</sup> وطُومار<sup>(5)</sup>، وموقع نون سِرْحان كلام سِرْبال<sup>(6)</sup> ومفتاح وإصباح، فنقول: حُويمين وسَلْيطين وسُرْيحين، كزُلَيْزِيل وفُرَيْطيس ومُفَيْتِيح».

وقال<sup>(7)</sup>: «وكان قياس نحو "وَرشّان"<sup>(8)</sup> و "كروان" أن يكون كظربان، إذ لا يقع موقع نونه لام، كما لم يقع موقع نون ظربان وسبّيعان، لكنه لما جاءت على هذا الوزن الصفات أيضاً، كالصّمّيان والقَطوان، وشبهت ألفها بألف "سكّران"،

(1) - انظر: شرح الشافية للرضي 198 / 1

(2) - انظر: شرح الشافية 197 / 1 - 198

(3) - أي الألف والنون الزائدتان

(4) - ما يلبسه الذمّي يشده على وسطه. انظر: اللسان (زئر)

(5) - الطُومار: الصّحيفة. انظر: اللسان (طمر)

(6) - السِرْبال: القميص، والذَّرع، وقيل: كل ما لبس فهو سِرْبال. انظر: اللسان (سربل)

(7) - انظر: شرح الشافية 199 / 1

(8) - الوَرشّان: طائر شبه الحمامة، والأنثى: ورشّانة، وجمعها: ورشّان \_ على غير قياس \_ ووراشين، والأنثى: ورشّانة. انظر: اللسان (ورش)



فلم تقلب كما مر، قصدوا الفرق بينهما، فقلبت في الاسم، فقيل: "وَرَيْشِين" و "كُرْيُون"؛ لأن تشبيه الصفة بالصفة أنسب وأولى من تشبيه الاسم بها». فالقول الفصل في تصغير نحو: "كَرْوَان" التي اختلف النحاة في تصغيرها، أن يُصغر بقلب الألف ياء، وكذا كل ما كانت عينه مفتوحة إن لم يكن علماً مرتجلاً أو صفة. ولو حاولنا تطبيق هذه القاعدة على كل الأمثلة لوجدناها مطردة بلا إشكال، لكن قد يظن البعض أن نحو: "حَيَوَان" خرجت عن هذه القاعدة وأوقعت واضعها في إشكال، وهو أن تصغير "حَيَوَان" على "حَيَّيَان" لا على "حَيَّيْن، وهي مفتوحة العين كَوَرَشَان وكَرْوَان، فكيف صُغِرَتْ بإبقاء الألف؟!.

الجواب هو أن كلمة "حَيَوَان" لم تخرج عن القاعدة، لأنها تختلف عن نحو: "وَرَشَان" و "كَرْوَان"؛ لأن كلمة "حَيَوَان" لا تعني المعنى المعروف في الاستعمال اللغوي، وهو اسم جنس لكل دابة تمشي على أربع، وإنما هي في الأصل اللغوي مصدر حيي، ومنه قوله تعالى<sup>(1)</sup>: (وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ) أي الحياة، أو الحياة الدائمة<sup>(2)</sup>. وتصغير المصادر التي على وزن "فَعْلَان" يختلف عن تصغير أسماء الأجناس نحو: "وَرَشَان" و "كَرْوَان"، فهي (أي المصادر نحو: "حَيَوَان") وإن شابهت "كَرْوَان" و"وَرَشَان" في الوزن والحركات إلا أنهما يختلفان في الأصل اللغوي فالْحَيَوَان هي مصدر في الأصل أما كَرْوَان وَوَرَشَان فهما اسمان لجنس معين من الحيوان، فأرادوا التفريق بينهما.

فالمصادر نحو: "جَوْلَان" و"عَزَوَان" و"حَيَوَان" تُصغر بعدم القلب على: "جُؤَيْلَان" و "عُزَيَّيَان" و "حَيَّيَّيَان" للتفريق بينها وبين غيرها من أسماء الأجناس، ولأنها شابهت الصفة في كون ألفها شبيهة بألف نحو: "حَمْرَاء"، وللمح الأصل في الدلالة على الحدث، أو للمحافظة على صورة المصدر قبل التصغير، وإن استعمل اسماً للجنس، نحو: "حَيَوَان".

### ما يخرج من باب تصغير فعلاَن:

لا بدّ من الإشارة إلى أن كل ما ذكرناه من ضوابط تصغير ما كان على فعلاَن يُشترط أن تكون فيه الألف والنون زائدتين، أما إن كانتا أصليتين فيخرجان من

(1) - العنكبوت 29 / 64

(2) - انظر: اللسان (حيا)

هذا الباب حَتْمًا، ففي نحو: "حَسَّان" العَلَم، في أصلها خلاف كما هو معلوم<sup>(1)</sup>، فإن كانت من الحَسَّ أو الحَسَّ، فهي: "فَعْلَان" والألف والنون فيها زائدتان، فتُصَغَّر على "حُسَيْبَان"، وإن كانت من الحُسْن، فنونها أصلية، ووزنُها: "فَعَّال"، فتُصَغَّر على "حُسَيْبَيْن"<sup>(2)</sup>، وهي هنا ليست من باب تصغير سُلْطَان على سُلْطَيْن، وإنما هو على فُعَيْعِيل، أي من باب تصغير حَمَّاد على حُمَيْمِيد. وبعضهم صغرها على حُسَيْبَيْن<sup>(3)</sup>. وكذا حكم نظيراتها مما اختلف في أصالة نونه أو زيادتها نحو: عَسَّان، وَعَقَّان، وَقَبَّان<sup>(4)</sup> أما نحو: "طَحَّان، وَسَمَّان" فتصغران على طَحَّيْجَيْن، وَسَمَّيْمَيْن؛ لأن نونهما أصلية. وكذا نحو: "بُرَّهَان" فهي وإن كانت علمًا تصغر بقلب الألف ياء؛ لأن نونها أصلية من بَرَّهَنْ، فيقال: "بُرَّيْهَيْن". ومما يخرج من هذا الباب أيضًا ما جاء على فعلاَن جمعًا، نحو: خِرْفَان، وَصَبِيَّان، وَغَلْمَان، وَتَيْجَان، وَغَزْلَان، وَقُمُصَان، وَقُضْبَان، وَكُنْبَان، وَجُدْرَان... وغيرها. فهذه الأمثلة ونحوها تدخل تحت قاعدة تصغير الجموع وإن كانت على فعلاَن؛ لأنها جموع<sup>(5)</sup>. وكذا مما يخرج من هذا الباب ما شذَّ عن القياس من الأسماء، نحو: "إِنْسَان" فقد صغروها على: "أُنَيْبِيَّان"، فزادوا في المصغر ياء لم تكن في المُكَبَّر منه شذوذًا، وكانهم صغروا إِنْسِيَّانًا، والقياس في تصغيره: أُنَيْبِيَّان، كسُرِّيْحَيْن في سِرْحَان، إن كان وزنه فعلاَن من الأُنْس. أما إن كان مأخوذًا من النسيان فوزنه "إِفْعَان" بحذف لامه، ويكون تصغيره على أُنَيْبِيَّان قياس<sup>(6)</sup>.

(1) - انظر: المقتضب 2/ 150، والاشتقاق لابن دريد 1/ 449، وشرح الكافية الشافية 3/ 1473، وشرح الكافية للرضي 1/ 160، واللسان (حسن) وفيه أن الحَسَّ بفتح الحاء: القَتْل، والنحو الوافي 4/ 222.

(2) - انظر: لسان العرب (حسن)

(3) - وهو الدماميني. انظر حاشية الصبان 226/4

(4) - عَسَّان: إما من العَسَّ، بمعنى دخول البلاد، أو من العَسَّان، بمعنى المضغ. وعَقَّان: إما من العَقَّة، أو من العَقْن. وَقَبَّان: إما من القَبِّب، وهو الضمور، أو من القَبْن، وهو الذهاب في الأرض. انظر: شرح المفصل لابن يعيش 1/ 115، وشرح الكافية للرضي 1/ 160، وشرح الشافية للرضي 2/ 344، والنحو الوافي 4/ 222-223

(5) - انظر: شرح الشافية للرضي 1/ 266

(6) - انظر: شرح الشافية للرضي 1/ 274

## خاتمة:

في نهاية المطاف يتبين لنا أن الضوابط التي وضعها النحاة في تصغير فعلاَن فيها نظر؛ لأنها توقع الدارس في إشكالات، لذلك اضطربت أقوالهم وآراؤهم، حتى تجد بعضهم يناقض نفسه، فتارة يُجَوِّز، وتارة يَمْنَع، وضوابطهم لا تطرد على كل الأمثلة، وفيها من الإشكالات والعُسْر والتكْلُف ما فيها، وأن ضوابط الرضي في هذه المسألة أدقُّ وأوجه وأيسر على الدارسين ولا سيما المبتدئين، وفيها اختصار للجهد والوقت في زمن نحن أحوج ما نكون إليهما، فهي لا تحتاج إلى العودة إلى متون اللغة وخوض غمار بحورها، وتطبيقها يقودنا إلى نتائج سليمة غير مُضطربة، وبعيدة عن الإشكالات والخلافات التي رأيناها في تطبيق الضوابط التي وضعها غيره من النحاة.

والله أسأل أن أكون قد قدمت شيئاً أخدم فيه طلبة هذا العلم الشريف وأهله، وأنرت لهم مسلكاً منه لعله كان عصياً عليهم، وعلى الله قصد السبيل.

## المصادر والمراجع

- 1- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. رجب عثمان محمد، مراجعة د. رمضان عبد التواب، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، (1998م)
- 2- أسرار العربية، لأبي البركات عبد الرحمن الأنباري، عني بتحقيقه محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، 1377هـ - 1975م
- 3- الاشتقاق، لابن دريد، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، ط1، دار الجيل، بيروت، 1411هـ - 1991م
- 4- الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، ط4، مؤسسة الرسالة، بيروت، (1999م).
- 5- الأضداد، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، 1407هـ - 1987م
- 6- أمالي ابن الشجري، لضياء الدين أبي السعادات هبة الله المعروف بابن الشجري، تحقيق د. محمود الطناحي، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1413هـ - 1991م
- 7- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، مطابع الروضة النموذجية، حمص، 1989م.
- 8- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، المكتبة العصرية، بيروت، 1425هـ - 2004م
- 9- تاج العروس من جواهر القاموس، مرتضى الزبيدي، تحقيق مجموعة من المحققين، دار الهداية.
- 10- تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط4، دار العلم للملايين، 1990م.

- 11- التكملة، لأبي علي الفارسي، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود، ط1، جامعة الرياض، 1981م
- 12- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لمحب الدين محمد بن يوسف المعروف بناظر الجيش، دراسة وتحقيق د. علي محمد فاخر وآخرون، ط1، دار السلام، مصر، 1428هـ - 2007م.
- 13- تهذيب اللغة، محمد بن أحمد الأزهرى، تحقيق عبد السلام محمد هارون، راجعه محمد علي النجار، ط1، المؤسسة المصرية العامة، 1964م.
- 14- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، حسن بن قاسم بدر الدين المرادي، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، ط1، دار الفكر العربي، 1428هـ - 2008م
- 15- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار الفكر.
- 16- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية.
- 17- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادي، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1418هـ - 1997م
- 18- الخصائص، لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت.
- 19- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية، أحمد بن الأمين الشنقيطي، تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم، ط1، دار البحوث العلمية، الكويت، 1981م.
- 20- دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله الفوزان، ط1، دار المسلم، 2000م.

- 21- ديوان أوس بن حجر، تحقيق الدكتور محمد يوسف نجم، دار صادر، دار بيروت، 1380 هـ -1960م.
- 22- ديوان العرجي، تحقيق خضر الطائي، ورشيد العبيدي. بغداد 1375 - 1956 م
- 23- ديوان مجنون ليلي، جمع وتحقيق عبد الستار أحمد فرّاج، مكتبة مصر، القاهرة
- 24- ديوان لبيد بن ربيعة، تحقيق الدكتور إحسان عباس. وزارة الإرشاد والأنباء. الكويت 1962م
- 25- الزاهر في معاني كلمات الناس، محمد بن القاسم أبو بكر الأنباري، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، (1412هـ - 1992م)
- 26- سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق د. حسن هنداوي، ط1، دار القلم، دمشق، 1985م.
- 27- شذا العرف في فن الصرف، لأحمد الحملاوي، ضبطه وعلق عليه علاء الدين عطية، ط2، دمشق، مكتبة دار البيروتي. (1999)
- 28- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد أبو الحسن الأشموني، ط1، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، 1419هـ- 1998م. 4 أجزاء.
- وطبعة أخرى 3 أجزاء بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط1، بيروت، لبنان، دار الكتاب العربي، 1375هـ - 1955م
- 29- شرح التسهيل، لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الأندلسي، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، ط1، هجر للطباعة، مصر، 1410هـ - 1990م.

- 30- شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهرى، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1421هـ - 2000م
- 31- شرح الجمل. لابن عصفور، تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح، بغداد 1400 هـ - 1980م
- 32- شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، رضي الدين الأسترابادي، تحقيق وتصحيح وتعليق: أ. د. يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، ليبيا، 1395 - 1975 م
- 33- شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين الأسترابادي، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، (1982).
- 34- شرح شواهد الإيضاح، عبد الله بن بري، تقديم وتحقيق د. عيد مصطفى درويش، د. محمد مهدي علام، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1405هـ - 1985م.
- 35- شرح شواهد المغني، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار مكتبة الحياة، بيروت.
- 36- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط20، القاهرة، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، 1400 هـ - 1980 م
- 37- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، لجمال الدين محمد بن مالك، تحقيق عدنان الدوري، مطبعة العاني، بغداد، 1397هـ - 1977م
- 38- شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط11، القاهرة، 1383هـ .
- 39- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، ط1، جامعة أم القرى.
- 40- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق أحمد حسن مهدي وعلي سيد علي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1429هـ - 2008م

- 41- شرح المفصل، لابن يعيش، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 42- شرح الملوكي في التصريف، لابن يعيش، تحقيق د. فخر الدين قباوة، ط1، المكتبة العربية بحلب، 1391هـ - 1973م
- 43- ضياء السالك إلى أوضح المسالك، محمد عبد العزيز النجار، ط1، مؤسسة الرسالة، 1422هـ - 2001م - 44- العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق عبد الحميد هنداوي، ط1، دار الكتب العلمية، 1424هـ - 2003م.
- 44- القاموس المحيط، للفيروز آبادي، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف محمد نعيم العرقسوسي، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1413هـ - 1993م.
- 45- الكتاب، لعمر بن عثمان سيوييه، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، (1988م)
- 46- لسان العرب، لابن منظور، ط1، دار صادر، بيروت، (1883م)
- 47- المبهج في تفسير أسماء شعراء ديوان الحماسة، لابن جني، قرأه وشرحه وعلق عليه مروان العطية، شيخ الزايد، ط1، دار الهجرة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، (1408هـ - 1988م)
- 48- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، 1420هـ - 1999م
- 49- المحكم والمحيط الأعظم، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده، دار الفكر، بيروت، 1398هـ - 1978م.



- 50- مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها، لابن جني، تحقيق د. حسين أحمد بو عباس، ط1، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات، الرياض، 1432هـ - 2010م
- 51- المخصص، لابن سيده، تحقيق خليل إبراهيم جفال، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1417هـ - 1996م
- 52- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق وتعليق د. محمد كامل بركات، نشرته جامعة الملك عبد العزيز، 1400هـ - 1980م
- 53- المصباح المنير، لأحمد بن محمد الفيومي، مكتبة لبنان، بيروت، 1987م.
- 54- معجم الصواب اللغوي، د. أحمد مختار عمر بمساعدة فريق عمل، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 1429هـ - 2008م
- 55- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق وشرح د. عبد اللطيف الخطيب، ط1، التراث العربي، الكويت، 1421هـ - 2000م
- 56- المفصل في صنعة الإعراب، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمرو الزمخشري، تحقيق د. علي أبو ملح، ط1، مكتبة الهلال، بيروت، 1993م
- 57- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بشرح الشواهد الكبرى، بدر الدين محمود بن أحمد العيني، تحقيق أ. د. علي محمد فاخر، وآخرون، ط1، دار السلام، القاهرة، 1431هـ - 2010م
- 58- مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر، 1399هـ - 1979م.

- 59- المقتصد في شرح التكملة، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق د. أحمد بن عبد الله الدويش، ط1، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، 1428هـ - 2007م
- 60- المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
- 61- المقرب، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد.
- 62- المنصف شرح تصريف المازني، لابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، ط1، مطبعة البابي الحلبي، مصر، (1954م)
- 63- الموجز في قواعد اللغة العربية، سعيد بن محمد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، 1424هـ - 2003م
- 64- النحو الوافي، عباس حسن، ط3، دار المعارف، مصر.
- 65- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هندراوي، المكتبة التوفيقية، مصر
- 66- الواضح في النحو، د. محمد خير الحلواني، ط6، دار المأمون للتراث، دمشق، 1421هـ - 2000م